ومضات تراثية

في بيان معنى الاسم والمسمى والتسمية[1]

- تعدد الآراء في موضوع طبيعة الاسم والمسمى والتسمية:

قد كثُر الخائضون في الاسم والمسمى، وتشعّبت بهم الطرق، وزاغ عن الحق أكثر الفرق:

فمن قائل: إن الاسم هو المسمى، ولكنه غير التسمية.

ومن قائل: إن الاسم غير المسمى، ولكنه هو التسمية.

ومن ثالث معروف بالحذق في صناعة الجدل والكلام، يزعم: أن الاسم قد يكون هو المسمى، كقولنا لله تعالى: إنه ذات وموجود. وقد يكون غير المسمى، كقولنا: إنه خالق ورازق؛ فإنهما يدلان على الخلق والرزق، وهما غيره. وقد يكون بحيث لا يُقال إنه المسمى ولا هو غيره، كقولنا: إنه عالم وقادر؛ فإنهما يدلان على العلم والقدرة. وصفات الله تعالى، لا يقال إنها هي الله، ولا إنها غيره

والخلاف يرجع إلى أمرين:

أحدهما: أن الاسم، هل هو التسمية أم لا؟

والثاني: أن الاسم، هو هل المسمى أم لا؟

- موقف الغزالي من المسألة:

والحق أن الاسم غير التسمية وغير المسمى، وأن هذه ثلاثة أسماء متباينة غير مترادفة. ولا سبيل إلى كشف الحق فيها إلا بتبيان معنى كل واحد من هذه الألفاظ الثلاثة مفرداً. ثم بيان معنى قولنا: هو هو، ومعنى قولنا: غيره. (..) فنقول في بيان حدّ الإسم وحقيقته: إن للأشياء وجودا في الأعيان، ووجودا في الأذهان، ووجودا في اللسان.

أما الوجود في الأعيان، فهو الوجود الأصلي الحقيقي..

والوجود في الأذهان، هو الوجود العلمي الصوري..

---

[1]- نص مقتطف من كتاب أبي حامد الغزالي، المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحُسنى، دراسة وتحقيق، محمد عثمان الخشت، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع،القاهرة، 1404 هـ، 1984م، الفصل الأول، ص ص:27-39 بتصرّف.

والوجود في اللسان، هو الوجود اللفظي الدليلي..

فإن السماء –مثلا- لها وجود في عينها ونفسها، ثم لها وجود في أذهاننا ونفوسنا؛ لأن صورة السماء تنطبع في أبصارنا، ثم في خيالنا؛ حتى لو عدمت السماء مثلا وبقينا لكانت صورة السماء حاضرة في خيالنا. وهذه الصورة هي التي يعبر عنها بالعلم، وهو مثال المعلوم؛ فإنه مُحاكٍ للمعلوم ومواز له، وهو كالصورة المنطبعة في المرآة؛ فإنها محاكية للصورة الخارجة المقابلة لها. فإذن العلم، إنما هو مثال المعلوم، في الذهن.

وأما الوجود في اللسان، فهو اللفظ المركب من أصوات، قطعت أربع تقطيعات، يعبر عن القطعة الأولى بالسين، وعن الثانية بالميم، وعن الثالثة بالألف، وعن الرابعة بالهمزة؛ وهو قولنا: سماء.

فالقول دليل على ما هو في الذهن، وما في الذهن صورة لما في الوجود مطابقة له. ولو لم يكن وجود في الأعيان لم ينطبع صورة في الأذهان، ولو لم ينطبع صورة في الأذهان لم يشعر بها إنسان، ولو لم يشعر بها الإنسان لم يعبر عنها باللسان.

فإذن اللفظ والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متباينة، لكنها متطابقة متوازية، وربما يلتبس على البليد؛ فلا يميز البعض منها عن البعض. (..)

فإذا عرفتَ هذا، فادفع عنك الآن الوجود الذي في الأعيان والأذهان، وانظر في الوجود اللفظي؛ فإن غرضنا يتعلق به.

فنقول: الألفاظ عبارة عن الحروف المقطعة الموضوعة بالإختيار الإنساني للدلالة على أعيان الأشياء.

- <u>الألفاظ بين الوضع الأول والوضع الثاني:</u>

وهي منقسمة إلى ما هو موضوع أولا، وإلى ما هو موضوع ثانيا:

أما الموضوع أولا: فكقولك: سماء، وشجر، وإنسان، وغير ذلك.

وأما الموضوع ثانيا: فكقولك: كل اسم، وفعل، وحرف، وأمر ونهي، ومضارع.

وإنما قلنا: إنه موضوع وضعا ثانيا؛ لأن الألفاظ الموضوع للدلالة على الأشياء منقسمة إلى ما يدل على معنى في غيره، فيسمى حرفا؛ وإلى ما يدلّ على معنى في نفسه. وما يدل على معنى في نفسه يقسم إلى ما يدل

على زمان وجود ذلك المعنى، ويسمى فعلا، كقولك: ضرب يضرب. وإلى ما لا يدلّ على الزمان، ويسمى اسماً، كقولك: سماء وأرض.

فأولاً وضعت الألفاظ دلالات على الأعيان، ثم بعد ذلك وضع الاسم والفعل والحرف دلالات على أقسام الألفاظ بعد وضعها أيضا صارت موجودات في الأعيان، وارتسمت صورها في الأذهان؛ فاستحقت أيضا أن يدلّ عليها بحركات اللسان. ويُتصوّر الألفاظ أن تكون موضوعة وضعا ثالثا ورابعا، حتى إذا قسّمِ الإسم إلى أقسام، وعرف كل قسم باسم، كان ذلك الاسم في الدرجة الثالثة، كما يقال –مثلا- الاسم ينقسم إلى نكرة، وإلى معرفة، وغير ذلك.

والغرض من هذا كله أن تعرف أن الاسم يرجع إلى لفظ موضوع وضعا ثانيًا؛ فإذا قيل لنا ما حدّ الإسم؟ قلنا: إنه اللفظ الموضوع للدلالة. وربما نضيف إلى ذلك ما يميزه عن الحرف والفعل. وليس تحرير الحدّ من غرضنا، وإنما الغرض أن المراد بالإسم: المعنى الذي هو في الرتبة الثالثة، وهو الذي في اللسان دون الذي في الأعيان والأذهان.

- <u>التقابل بين الموضوع والواضع والوضع والمُسمى والمسمّي والتسمية:</u>

فإذا عرفتَ أن الإسم، إنما يعنى به اللفظ الموضوع للدلالة، فاعلم أن كل موضوع للدلالة، فله: واضِع، ووضع، وموضوع له.

يقال للموضوع له: مُسمًّى، وهو المدلول عليه من حيث إنه يدلّ عليه.

ويقال للواضع: المسمّي.

ويقال للوضع: التسمية.

يقال: سَمّى فلان ولده، إذا وضع لفظًا يدلّ عليه، ويسمى وضعه تسمية. وقد يطلق لفظ التسمية على ذكر الاسم الموضوع؛ كالذي ينادي شخصا، ويقول: يا زيد، فيقال: سمّاه، وإن قال: يا أبا بكر، يقال: كناه. وكان لفظ التسمية مشتركا بين وضع الاسم وبين ذكر الاسم، وإن كان الأشبه أنه أحق بالوضع منه بالذكر.

ويجري الاسم والتسمية والمسمى مجرى الحركة والتحريك والمتحرك والمحرك. وهذه أربعة أسامٍ متباينة تدلّ على معان مختلفة: فالحركة تدل على النقلة من مكان إلى مكان، والتحريك يدل على إيجاد هذه الحركة،

والمحرك يدل على فاعل الحركة، والمتحرك يدل على الشيء الذي فيه الحركة، مع كونه صادراً من فاعل، كالمتحرك الذي لا يدلّ إلا على المحل الذي فيه الحركة ولا يدل على الفاعل. (..)

من ظنّ أن الاسم هو المسمّى على قياس الأسماء المترادفة، -كما يُقال: الخمر هي العقار- فقد أخطأ جداً؛ [فالوجه الأول] أنّ مفهوم المسمى غير مفهوم الإسم؛ إذ بينا أن الإسم لفظ دالّ، والمسمى مدلول، وقد يكون غير لفظ. ولأن الإسم عجمي وتركي وعربي، أي موضوع العجم والترك والعرب؛ والمسمى قد لا يكون كذلك.

والإسم إذا سُئل عنه قيل: ما هو؟ والمسمى إذا سُئل عنه ربما قيل: من هو؟ كما إذا حضرَ شخصٌ، فيقال: ما إسمه؟ فيقال: زيدٌ. وإذا سُئل عنه قيل: من هو؟ وإذا سُمّي التركي الجميل باسم الهنود، قيل: اسم قبيح، ومسمى حسن. وإذا سُمّي بإسم كثير الحروف ثقيل المخارج، قيل: إسمٌ ثقيل، ومسمى خفيف.

والإسم قد يكون مجازاً، والمسمَّى لا يكون مجازاً. والاسم قد يتبدّل على سبيل التفاؤل، والمسمّى لا يتبدّل.

فهذا كله يعرفك أن الإسم غير المسمَّى. ولو تأمّلت وجدت فروقا كثيرة غير ذلك. ولكن البصير يكفيه اليسير، والبليد لا يزيده الكثير إلا تحيُّراً.

وأما الوجه الثاني: وهو أن يقال: الاسم هو المسمى، على معنى أن المسمَّى مشتق من الإسم، ويدخل فيه كما يدخل السيف في مفهوم الصارم. فهذا إن قيل به فيلزم عليه أن يكون التسمية والمسمى والإسم كله واحداً؛ لأن الكلّ مشتقّ من الإسم ويدلّ عليه. وهذه مجازفة من الكلام، وهو كقول القائل: الحركة والتحريك والمحرك والمتحرك واحد؛ إذ الكل مشتق من الحركة. وهو خطأ؛ فإن الحركة تدلّ على النقلة من غير دلالة على المحل والفاعل والفعل، والمحرك يدل على فاعل الحركة، والمحرك يدلّ على محلّ الحركة مع كونه مفعولاً، بخلاف المتحرك فإنه يدل على محل الحركة ولا يدلّ على كونه مفعولاً؛ والتحريك يدلّ على فعل الحركة من غير دلالة على الفاعل والمحلّ.

فهذه حقائق متباينة، وإن كانت الحركة غير خارجة عن جميعها، ولكن للحركة حقيقة في نفسها، تعقل وحدها، ثم تعقل نسبتها إلى فاعل. وهذه الإضافة غير المضاف؛ إذ الإضافة تعقل بين شيئين، والمضاف قد يعقل وحده، وقد يعقل نسبته إلى المحل، وهو غير نسبته إلى الفاعل، كيف ونسبة الحركة إلى المحل واحتياجها إليه ضروري، ونسبتها إلى الفاعل نظري؟ أعني به الحكم بوجود النسبتين دون التصوّر. فكذلك الإسم له دلالة، وله مدلول هو المسمَّى، ووضعه فعلٌ مختار وهو التسمية. ثم ليس هذه المداخلة من قبل دخول السيف في مفهوم الصارم والمهنّد؛ لأن الصارم سيفٌ بصفة، وكذلك المهنّد؛ فالسيف الداخل فيه، وليس المسمَّى اسماً بصفة، ولا التسمية اسماً بصفة؛ فلا يصحّ هذا التأويل.

وأما الوجه الثالث: الذي يرجع إلى اتحاد المحل مع تعدد الصفة، فهو أيضا مع بعده غير جار في الإسم والمسمَّى، ولا في الإسم والتسمية، حتى يُقال: إن شيئا واحداً موضوع لأن يسمى اسماً ويسمَّى تسمية، كما كان في مثال الثلج؛ إذ هو معنى واحد موصوف بالبارد والأبيض. ولا هو كقول القائل: الصديق هو ابن أبي قحافة؛ لأن تأويله أن الشخص الذي وُصف بأنه صديق هو الذي نسِبَ بالولادة إلى أبي قحافة؛ فيكون معنى "الهُوَ.. هُوَ" هو اتحاد الموضوع مع القطع بتباين الصفتين؛ فإن مفهوم الصديق غير مفهوم بنوة أبي قحافة.

فالتأويلات التي يُطلق عليها "هو هو" غير جارية في الإسم والمُسمَّى وفي الإسم والتسمية البتّة، لا حقيقتها ولا مجازها. والحقيقة من جملتها ما يرجع إلى ترادف الأسماء، كقولنا: الليث هو الأسد، بشرط أن لا يكون في اللغة فرق بين مفهوم اللفظين؛ فإن كان فيها فرق، فليطلب له مثل آخر. وهذا يرجع إلى اتحاد الحقيقة وكثرة الإسم، ولا بدّ في قولنا: "هو هو" من كثرة من وجه، ووحدة من وجه؛ وأحقّ الوجوه أن يكون الوحدة في المعنى، والكثرة في مجرد اللفظ.

وهذا القدر كافٍ في الكشف عن هذا الخلاف الطويل الذيل، القليل النيل. فقد ظهر لك أن الإسم والتسمية والمُسمّى ألفاظ متباينة المفهوم،

مختلفة المقصود. وإنما يصحّ على الواحد منها أن يقال: "هو غير الثاني"، لا أنه: "هو"؛ لأن "الغير" في مقابلة "الهو .. هو".

وأما المذهب الثالث المقسّم للإسم إلى ما هو المسمَّى، وإلى ما هو غيره، وإلى ما هو هو ولا هو غيره، فأبعد المذاهب عن السداد، وأجمعها بقبول الاضطراب، إلا أن يؤول، ويقال ما أراد بالإسم الذي قسمه إلى ثلاثة أقسام الإسم نفسه، بل أراد به مفهوم الإسم ومدلوله. ومفهوم الإسم غير الإسم؛ فإن مفهوم الإسم هو المدلول، فالمدلول غير الدليل.

وهذا الانقسام الذي ذكره متطرّق إلى مفهوم الإسم؛ فالصواب أن يُقال: مفهوم الإسم قد يكون ذات المسمى وحقيقته وماهيته، وهي أسماء الأنواع التي ليست مشتقة، كقولك: إنسان، وعلم، وبياض. وما هو مشتق فلا يدلّ على حقيقة المسمى، بل يترك الحقيقة مبهمة، ويدلّ على صفة له، كقولك: عالم، وكاتب.

ثم المشتق ينقسم إلى ما يدلّ على وصف حال في المسمى: كالعالم، والأبيض. وإلى ما يدلّ على إضافة له إلى غير مفارق: كالخالق، والكاتب.

وحدّ القسم الأول.. كل إسم يقال في جواب "ما هو؟"؛ فإنه إذا أشير إلى شخص أدنى وقيل "ما هو؟" لست أقول: "من هو؟"، فجوابه أن يُقال: إنسان. فلو قيل: حيوان –لم يكن قد ذكر تمام الماهية؛ لأنه ليس تقوم ماهية بمجرد الحيوانية؛ لأنه "هو هو" بأنه حيوان عاقل، لا بأنه حيوان فقط؛ فالإنسان إسم للحيوان العاقل. فلو قيل بدل "الإنسان" أبيض، أو طويل، أو عالم، أو كاتب – لم يكن جواباً؛ لأن مفهوم الأبيض شيء مبهم له وصف البياض ما يدرى ما ذلك الشيء. ومفهوم العالم شيء مبهم له وصف العلم. ومفهوم الكاتب شيء مبهم له فعل الكتابة. نعم يجوز أن يفهم أن الكاتب إنسان، ولكن من أمور خارجة، وأدلة زائدة على مفهوم اللفظ. وكذلك إذا أشير إلى لون، وقيل: "ما هو؟"، فجوابه أنه بياض. فلو ذكر اسماً مشتقاً، فقال: مشرق، أو مفرق لضوء البصر- لم يكن جواباً؛ لأن المطلوب بقولنا: "ما هو" حقيقة الذات وماهيتها، التي بها هي ما هي. والمشرق شيء مبهم له الإشراق، والمفرق شيء مبهم له التفريق.

فهذا التقسيم في مدلول الأسامي ومفهومها صحيح. ويجوز أن يعبّر عن هذا بأن الإسم قد يدلّ على الذات، وقد يدل على غير الذات، ويكون على سبيل المساهلة في الإطلاق؛ فإن قولنا يدل على غير الذات إن لم يفسر بأنا أردنا به غير الماهية المقولة في جواب "ما هو؟"، لم يصح؛ فإن العالم يدل على ذات له العلم، فقد دلّ على الذات أيضا. ففرق بين أن يقول: "عالم" وبين أن يقول "علم"؛ لأن العالم يدل على ذات له العلم، ولفظ العلم لا يدلّ إلا على العلم.

فقوله: "الإسم قد يكون ذات المسمى" فيه خللان، ويحتاج فيه إلى إصلاحين:

أحدهما: أن يبدل الإسم بمفهوم الاسم.

والآخر: أن يبدل الذات بماهية الذات؛ فيقال مفهوم الإسم قد يكون حقيقة الذات وماهيتها، وقد يكون غير الحقيقة.

وأما قوله: "إن الخالق هو غير المسمى" إن أراد به لفظ الخالق، فاللفظ أبدًا هو غير مدلول اللفظ. وإن أراد به مفهوم اللفظ غير المسمى، فهو محال؛ لأن الخالق إسم، وكل إسم فمفهومه مسماه، فإن لم يفهم المسمى منه فليس اسمًا له. والخالق ليس اسمًا للخلق، وإن كان الخلق داخلاً فيه، والكاتب ليس اسمًا للكتابة، ولا المسمى اسمًا للتسمية، بل الخالق اسم ذات من حيث يصدر عنه الخلق. والمفهوم من الخالق هو الذات أيضا، لا حقيقة الذات فقط، بل المفهوم هو الذات من حيث له صفة إضافية، كما إذا قلنا: "أب" لم يكن المفهوم منه ذات الابن، بل المفهوم منه ذات الأب من حيث إضافته إلى الإبن.

والأوصاف تنقسم إلى إضافية وغير إضافية والموصوف بجميعها الذوات. فإن قال قائل: الخالق وصف، وكل وصف فهو إثبات، وليس في مضمون هذا اللفظ إثبات سوى الخلق، والخلق غير الخالق، وليس للخالق وصف حقيقي من الخلق؛ فلذلك قيل: إنه يرجع إلى غير المسمى.

فنقول: قول القائل: "الإسم يفهم غير المسمى" متناقض، كقول القائل: "الدليل يعرف غير المدلول"؛ فإن المسمى عبارة عن مفهوم الإسم، فكيف يكون المفهوم غير المسمى، والمسمى غير المفهوم؟ !

وأما قوله: "إن الخالق لا وصف له من الخلق، والكاتب لا وصف له من الكتابة" فليس كذلك؛ والدليل على أن له وصفًا منه أنه يوصف به مرة، وينفى عنه أخرى (..)

وأما قولهم: "إن من الإسم ما لا يقال إنه المسمى، ولا يُقال هو غيره"، فهو أيضا خطأ؛ لأنه سيفسر بالعالم. وهذا إذا اعتذر فيه بأن الشرع لم يأذن في إطلاق ذلك في حق الله، فربما قيل: ليس التصريح بالحق والصدق موقوفا على إذن خاص، وربما سومح هذا القائل في اعتذاره فيه ورد النظر معه إلى الإنسان إذا وصف بالعلم. فنقول: إن العلم ليس غير الإنسان، وقد كان الإنسان موجودا ولم يكن العلم. وحدّ العلم غير حدّ الإنسان لا محالة.

فإن قال: العلم غير الإنسان، ولكن إذا قلنا عن شخص واحد إنه عالم وإنه إنسان – لم يكن العالم هو الإنسان، ولا هو غير الإنسان؛ لأن الإنسان هو الموصوف به.

قلنا: ويلزم هذا في الكاتب والتاجر؛ فإن الموصوف به أيضا هو الإنسان، على أن الحق فيه التفصيل.. وهو أن يُقال: مفهوم لفظ الإنسان غير مفهوم لفظ العالم؛ إذ مفهوم الإنسان: حيوان ناطق عاقل. ومفهوم العالم: شيء مبهم له علم. فأحد اللفظين غير اللفظ الآخر، ومفهوم أحدهما غير مفهوم الآخر. فهو بهذا الوجه "هو غير"، لا يجوز أن يقال: "هو هو"، ولا يجوز أن يُقال بذلك الوجه الآخر إلا: "هو غيره". وذلك إذا نظرتَ إلى الذات الواحدة التي توصَف بأنها الإنسان وأنها عالمة، فإن المسمى بالإنسان هو الموصوف بأنه عالم، كما أن المسمى بالثلج هو الموصوف بأنه بارد وأبيض. فبهذا النوع من النظر والاعتبار "هو هو"، وبالاعتبار الأول "هو غيره". ومحال في العقل أن يكون الاعتبار واحدًا ويكون "لا هو هو" و "لا غيره"، كما يستحيل أن يكون "هو هو" و"غيره"؛ لأن "الغير" و"الهو هو" متقابلان تقابل النفي والإثبات، فليس بينهما واسطة.

ومن فهم هذا علم أنه إذا ثبت لله تعالى وصف القدرة والعلم زائدا على الذات، فقد أثبت ما هو غير الذات، وأثبت للغيرية معنى، وإن لم يطلقه لفظا إلى ورود التوقيف.

فكيف لا، وإذا ذكر حدّ العلم دخل فيه علم الله تعالى، ولم يدخل فيه قدرته ولا ذاته؟ والخارج عن الحد كيف لا يكون غير الداخل في الحد، وكيف لا يجوز لحاد العلم إذا لم يدخل في حدّ القدرة أن يعتذر، ويقول: لا يضرّ في خروج القدرة عن الحد لأني حددت العلم، والقدرة غير العلم؛ فلا يلزمني إدخالها في حدّ العلم؛ فكذلك الذات العالمة غير العلم؛ فلا يلزمني إدخالها في حدّ العلم؛ فكذلك الذات العالمة غير العلم؛ فلا يلزمني إدخالها في حدّ العلم؛ فمن استنكر قول القائل: الداخل في الحد غير الخارج منه، وأحال إطلاق لفظ الغير ها هنا – كان من جملة من لم يفهم معنى لفظ الغير.

وما عندي أنه لا يُفهم؛ فإن معنى لفظ الغير ظاهر، لكن عساه يقول بلسانه ما ينبو عنه عقله، ويكذبه في سره. وليس الغرض من المحاجة البرهانية اقتناص الألسنة، بل الغرض اقتناص العقول لتعترف باطنا بما هو الحق.. أفصح عنه اللسان، أو لم يفصح.

فإن قيل: إنما اضطر القائلين بأن الإسم هو المسمى إلى القول به الحذر من أن يقول: الإسم هو اللفظ الدال بالاصطلاح. فيلزمهم القول بأن الله تعالى لم يكن له اسم في الأزل؛ إذ لم يكن لفظ ولا لافظ؛ فإن اللفظ حادث.

فنقول: هذه ضرورة ضعيفة يهون دفعها؛ إذ يُقال: معاني الأسماء كانت ثابتة في الأزل، ولم تكن الأسماء، لأن الأسماء: عربية أو عجمية، وكلها حادثة. فهذا في كل اسم يرجع إلى معنى الذات أو صفة الذات، مثل القدوس؛ فإنه كان بصفة القدس في الأزل، ومثل العالم؛ فإنه كان عالما في الأزل..

فإنّا قد بيّنا أن الأشياء لها ثلاث مراتب في الوجود:

أحدهما: في الأعيان.. وهذا الوجود الموصوف بالقدم فيما يتعلق بذات الله تعالى وصفاته.

والثاني: في الأذهان.. وهذا الوجود حادث؛ إذ كانت الأذهان حادثة.

والثالث: في اللسان.. وهي الأسماء.. وهذا الوجود أيضا حادث بحدوث اللسان.

نعم، نريد بالثابت في الذهان العلوم، وهي أيضا إذا أضيفت إلى ذات الله تعالى كانت قديمة؛ لأن الله تعالى موجود وعالم في الأزل، وكان يعلم أنه موجود وعالم، وكان وجوده ثابتاً في نفسه وفي علمه أيضا. وكانت الأسماء التي سيلهمها عباده، ويخلقها في أذهانهم وفي ألسنتهم، أيضا معلومة عنده.

فهذا التأويل يجوز أن يُقال: كانت له الأسماء في الأزل.

أما الأسماء التي ترجع إلى الفعل: كالخالق والمصور والوهاب. فقد قال قوم: يوصف بأنه خالق في الأزل. وقال آخرون: لا يوصف.

وهذا خلاف لا أصل له؛ فإن الخالق يطلق لمعنيين .. أحدهما: ثابت في الأزل قطعاً. والآخر: منفي قطعاً. ولا وجه للخلاف فيهما؛ إذ السيف يسمى قاطعاً وهو في الغمد، ويسمى قاطعاً حال حزّ الرقبة. وهو في الغمد قاطع بالقوة، وعند الحز قاطع بالفعل. والماء في الكوز مُرْوٍ، ولكن بالقوة؛ وفي المعدة مرو بالفعل. ومعنى كون الماء في الكوز مرويًا: أنه بالصفة التي يحصل بها الإرواء عند مصادفة المعدة وهي صفة المائية. والسيف في الغمد قاطع، أي هو بالصفة التي بها يحصل القطع إذا لاقى المحل وهي الحدة؛ إذ لا يحتاج إلى أن يستجدّ وصفاً آخر في نفسه.

فالباري سبحانه في الأزل خالق بالمعنى الذي به يُقال: الماء في الكوز مرو، وهو أنه بالصفة التي بها يصحّ الفعل، والخلق وهو بالمعنى الثاني غير خالق.. أي الخلق غير صادر منه. وكذلك هو في الأزل على المعنى الذي به يسمى عالماً وقدّوساً وغير ذلك. وكذلك يكون في الأبد.. سماه غيره بذلك الاسم، أو لم يسم.

وأكثر أغاليط الجدليين منشؤه عدم التمييز بين معاني الأسامي المشتركة. وإذا ميزت ارتفع أكثر اختلافاتهم.

فإن قيل: فقد قال تعالى: "ما تَعبدونَ من دونه إلاَّ أسماءً سمَّيتموها أنتُم وآباؤُكُم" (سورة يوسف آية 40)، ومعلوم أنهم ما كانوا يعبدون الألفاظ التي هي حروف مقطعة، بل كانوا يعبدون المسميات.

فنقول: إن المستدلّ بهذا لا يُفهم وجه دلالته ما لم يقُل: إنهم كانوا يعبدون المسميات دون الأسماء. فيكون في كلامه التصريح بأن الأسماء غير

المسميات؛ إذ لو قال القائل: العرب كانت تعبد الأسماء دون المسميات- كان متناقضاً. ولو قال: تعبد المسميات دون الأسماء- كان مفهوماً غير متناقض.

فلو كانت الأسماء هي المسميات لكان القول الأخير كالأول.

ثم يقال أيضا: معناه أن اسم الآلهة التي أطلقوها على الأصنام كان إسماً بلا مُسمّى؛ لأن المسمّى هو المعنى الثابت في الأعيان من حيث دل عليه اللفظ، ولم تكن الأصنام آلهة ثابتة في الأعيان، ولا معلومة في الأذهان، بل كانت أساميها موجودة في اللسان؛ فكانت أسامي بلا معان. ومن سمى باسم الحكيم، ولم يكن حكيماً، وفرحَ به- قيل: فرح بالإسم؛ إذ ليس وراء الإسم معنى.

وهذا هو الدليل على أن الإسم غير المسمى؛ لأنه أضاف الإسم إلى التسمية، وأضاف التسمية إليهم؛ فجعلها فعلاً لهم، فقال: "أسماءً سميتموها"، يعني أسماء حصلت بتسميتهم وفعلهم، وأشخاص الأصنام لم تكن هي الحادثة بتسميتهم.

فإن قيل: فقد قال تعالى: "سبِّح اسمَ ربِّك الأعلى" (سورة الأعلى آية 1)، والذات هي المسبحة دون الاسم.

قلنا: الإسم ها هنا زيادة على سبيل الصفة، وعادة العرب جارية بمثله، وهو كقوله تعالى: "ليس كمِثلِه شيءٌ" (سورة الشورى، آية 11)، ولا يجوز أن يُستدل فيقال: فيه إثبات المثل؛ إذ قال تعالى: "ليسَ كمِثله شيءٌ"، كما يُقال: ليس كولده أحد؛ إذ فيه إثبات الولد، بل الكاف فيه زيادة.

ولا يبعد أيضاً أن يكنى عن المسمى بالإسم إجلالاً للمسمى، كما يكنى عن الشريف بالجناب والحضرة والمجلس؛ فيقال: السلام على حضرته المباركة ومجلسه الشريف. والمراد به السلام عليه، لكن يكنى عنه بما يتعلق به نوعاً من التعلق إجلالاً.

وكذلك الإسم، وإن كان غير المُسمّى، فهو متعلق بالمسمى ومطابق له. وهذا لا ينبغي أن يلتبس على البصير في أصل الوضع. كيف وقد استدلّ القائلون بأن الإسم غير المسمّى بقوله: "ولله الأسماءُ الحُسنى" (سورة الأعراف، آية 180)، وبقوله صلى الله عليه وسلم: "إن لله سبحانه وتعالى تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحداً، من أحصاها دخل الجنّة". (رواه البخاري، ج 276/4).

وقالوا: لو كان الإسم هو المسمى لكان مسمى تسعة وتسعين. وهو محال؛ لأن المسمى واحد، فاضطر أولئك إلى الاعتراف ههنا بأن الإسم غير المسمى، وقالوا يجوز أن يرد بمعنى التسمية لا بمعنى المسمّى، كما سلم الآخرون بأن الإسم قد يرد بمعنى المسمى، وإن كان هو غير المسمى في الأصل، وعليه نزلوا قوله تعالى: "سبح إسم ربك الأعلى". ولم يحسن كل واحد في الفريقين في الاستدلال والجواب جميعاً.

أما قوله: "سبّح اسم ربّك الأعلى"، فقد ذكرنا ما فيه وعليه.

وأما هذا الاستدلال وجوابهم عنه بأن الإسم أو المسمى واحد، وإنما أريد بالإسم ها هنا التسمية- فخطأ من وجهين:

أحدهما: أن من يقول: "الإسم هو المسمى" لا يعجز عن أن يقول ها هنا المسمى تسعة وتسعون؛ لأن المراد بالمسمى مفهوم الإسم عند هذا القائل، ومفهوم العليم غير مفهوم القدير والقدوس والخالق، وغير ذلك، بل لكل إسم مفهوم ومعنى على حياله. وإن كان الكل يرجع إلى وصف ذات واحدة فكان هذا القائل يقول: الإسم هو المعنى. ويمكن أن يقول: لله تعالى المعاني الحسنة؛ فإن المسميات هي المعاني فيها كثرة لا محالة.

والثاني: أن قوله: "المراد بالإسم ههنا التسمية" خطأ؛ فإنا قد بينا أن التسمية ذكر الإسم أو وصفه، والتسمية تتعدد وتكثر بكثرة المتسمين، وإن كان الإسم واحداً، كما أن الذكر والعلم يكثر بكثرة الذاكرين والعالمين. وإن كان المذكور والمعلوم واحداً، فكثرة التسمية لا تفتقر إلى كثرة الأسماء؛ لأن ذلك يرجع إلى أفعال المسمين. فما أريد بالأسماء ههنا التسميات، بل أريد الأسماء. والأسماء هي الألفاظ الموضوعة الدالة على المعاني المختلفة، فلا حاجة إلى التعسف في التأويل.

وسواء قيل الإسم هو المسمَّى أو لم يقل. فهذا القدر يكفيك في كشف هذه المسألة لقلة جدواها، وهي لا تستحق هذا الإطناب، ولكن قصدنا بالشرح تعليم طريق التعريف لأمثال هذه المباحث لتستعمل في مسائل أهمّ من هذه المسألة؛ فإن أكثر تطواف النظر في هذه المسألة حول الألفاظ دون المعاني..